

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٨٤

الأربعاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

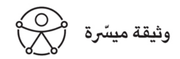
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1543138 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): قام الأمين العام، قبل نحو شهرين، بزيارة القدس ورام الله من أجل دعم الجهود الجماعية الرامية إلى وقف العنف الذي بدأ يثور في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة.

ومن المحزن أن إراقة الدماء لم تتوقف خلال الأسابيع القليلة الماضية، على الرغم من انخفاض الهجمات. بعد مقتل نحو ٧ إسرائيليين و ٣٤ فلسطينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن عمليات الطعن وإطلاق النار والهجمات بالسيارات التي يقوم بها الفلسطينيون وتستهدف الإسرائيليين، لا تزال تحصد الضحايا بشكل شبه يومي - بما في ذلك، قبل يومين تحديدا، إصابة طفل يبلغ من العمر سنة ونصف، إصابة بليغة، وكان من بين ١١ ضحية لصدم سيارة في القدس - حيث تم في المقابل إطلاق النار على المهاجمين المشتبه فيهم وقتلهم، واستمرت الاشتباكات نتيجة لمقتل الفلسطينيين. ولا تزال الخليل من المناطق الساخنة وهي أكثر المناطق غليانا في التصعيد الحالي.

بالنيابة عن الأمين العام، أؤكد من جديد على أن الأمم المتحدة تدين بقوة جميع الهجمات الإرهابية. ويتحمل القادة من جميع الأطراف المسؤولية عن وقف التحريض، واتخاذ موقف ثابت ضد أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكاله، وبشكل لا لبس فيه.

لا ينبغي قبول الظروف الراهنة بوصفها الوضع الاعتيادي الجديد. ويجب ألا يذعن الإسرائيليون والفلسطينيون للعيش تحت تهديد العنف. ومع ذلك، فإن استراتيجية شاملة من أجل الحد من هذا الخطر، لا يمكنها الاعتماد على التدابير الأمنية المعززة فحسب؛ بل يجب أن تعالج أيضا العناصر الأساسية التي تثير غضب الفلسطينيين. ويسرني أن أبلغكم بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد. فقد هدأ التوتر حول منطقة الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل، وثمة جهود تبذل حاليا من أجل تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والأردن. ولا تزال الحالة غير مستقرة وتتطلب من الجانبين الحفاظ على اتصالات نشطة ومفتوحة.

وقد أدى تصور الإفلات من العقاب، على العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، إلى تفجر العنف. وفي تطور إيجابي، وبعد مرور أربعة أشهر على مقتل عائلة الدوابشة بوحشية، تم تنفيذ عدد من الاعتقالات. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الحاجة إلى توجيه الاتهامات لمرتكبي تلك الجريمة البشعة، والعمل سريعا على تقديمهم إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن طائفة من المسائل التي ما برحت تقوض فرص إنهاء العنف وإعادة بناء الثقة. وتغذي أوجه الظلم المرتبط باحتلال لا يبدي أي احتمال لانتهائه وجهة النظر - خاصة بين الشباب - القائلة بأنه ليس لديهم شيء يخسروه عند التضحية بحياتهم.

وما زال الفلسطينيون يعانون من القيود الواسعة النطاق المفروضة على التنقل، ومما يزيدها حدة العنفُ المستمرُ الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على الحصول على الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش. إن استمرار عمليات الهدم ضد المجتمعات الفلسطينية

في غور الأردن، من قبيل قرية الحديدية قبل بضعة أيام، يظل مثيرا للقلق – ولا سيما لأن قوات الأمن الإسرائيلية قد صادرت الإغاثة المقدمة إلى هذه الأسر مرارا وتكرارا على الرغم من بدء فصل الشتاء. كما نفذت السلطات الإسرائيلية عمليات هدم عقابية لبيوت أسر الأشخاص المدانين أو المتهمين بارتكاب الهجمات. وهذه الأعمال تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وتزيد الحالة المتوترة أصلا سوءا وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

وانتقل إلى غزة، حيث أطلق المقاتلون الفلسطينيون خلال الشهر الماضي ١٠ صواريخ باتجاه إسرائيل، سقط اثنان منها في الأراضي الإسرائيلية، بدون وقوع إصابات. كما أطلق المقاتلون الفلسطينيون في غزة النار عبر الحدود على جيش الدفاع الإسرائيلي مرتين. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بأربع غارات لجوية. وتعيد الأمم المتحدة التأكيد من جديد على إدانتها لإطلاق الصواريخ من جانب المقاتلين من غزة باتجاه إسرائيل. ولا بد لهذه الهجمات العشوائية على المناطق المدنية أن تتوقف.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة في مجالي الحوكمة والأمن، والنقص في التمويل، فإن عملية التعمير تحرز تقدما. وتم إصلاح أكثر من ٩٠ في المائة من المدارس والمستشفيات المتضررة، بينما أعمال الإصلاح إما تمت أو أنها جارية على قدم وساق في حوالي نصف عدد المنازل التي تضررت جزئيا. ويكمن التحدي الرئيسي في إعادة بناء المنازل – في الواقع الأحياء – التي دمرت تماما أثناء الحرب، وفي هذا الصدد، فإن التقدم المحرز بطيئ. كما أن إنعاش الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية لا يزال من المهام الرئيسية التي يتعين القيام بها. ومن الضروري أن تسرع الجهات المانحة بالجهود الرامية إلى ترجمة التعهدات إلى مدفوعات، ولا سيما من أجل إعادة بناء المساكن. ويجب ألا ننسى أن إصلاح الضرر الذي تسببت به الأعمال القتالية التي وقعت مؤخرا لن يحل المشاكل الأساسية المزمنة في غزة.

في الأسبوع الماضي، تضمن الإطلاق الشامل لنداءات التمويل الإنساني مبلغ ٥٧١ مليون دولار من التمويل المتوقع اللازم لفلسطين. وهو يشمل مجموعة متنوعة من التدخلات من تقديم المساعدة القانونية والتخلص الآمن من الذخائر غير المنفجرة في غزة إلى توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية. ويمثل النداء انخفاضا قدره ١٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، ولكنه يظل مرتفعا ويعود ذلك إلى حد كبير إلى احتياجات غزة الإنسانية الكبيرة في أعقاب الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤.

ويبدو الأفق السياسي لإنهاء الصراع الآن أكثر بعدا من أي وقت مضى. ولا يمكن للقادة من الجانبين الاستمرار في تجاهل الأسباب الكامنة وراء إثارة العنف وتأجيج التطرف لدى جميع الأطراف. إن أصوات التطرف هي التي تتردد أصداؤها في الوقت الراهن – الأصوات التي ترغب في الاستفادة من أكثر مشاعر الإنسان ظلامية، مع السعي في الوقت نفسه إلى تخريب أي جهود حقيقية ترمي إلى إعادة بناء الثقة. ولكن أين الأصوات التي تحث على ضبط النفس؟ أين هم دعاة السلام، والتسامح، والمستقبل المشترك الفلسطيني – الإسرائيلي؟ كيف يمكننا البدء في إعادة الزخم للمدافعين عن التعقل ؟ وهذه الأسئلة تتطلب أجوبة، أولا وقبل كل شيء، من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. ويعود الأمر إلى هؤلاء القادة في أن يختاروا ما بين التحلي بروح القيادة في بناء سلام وأمن مستدامين، أو السماح بانجراف مستقبل شعبيهما نحو حالة عدم اليقين حيث تطغى الراديكالية والتطرف.

ولا يزال يتعين على إسرائيل أن تتبع بياناتها الجديرة بالترحيب، التي تعرب فيها عن التزامها بالحل القائم على وجود دولتين، باتخاذ إجراءات تثبت صدق ذلك الالتزام. فالمشاريع الاستيطانية تواصل تعميق جذورها داخل الضفة الغربية المحتلة. و لم تبدأ بعد عملية نقل قدر أكبر من السلطة المدنية إلى الفلسطينيين بمقتضى الاتفاقات السابقة. وما زال التقدم في مجالات الإسكان والمياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية متعثرا.

وقد واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون الدعوة، خلال الأشهر القليلة الماضية، إلى الوحدة الفلسطينية فضلا عن الدعوة إلى إجراء تغييرات أساسية في السياسات الإسرائيلية على أرض الواقع. وينبغي لهذه التغييرات أن تسفر عن تحسن ملموس في حياة الفلسطينيين عن طريق تعزيز مؤسسات الفلسطينيين وأمنهم واقتصادهم. ونرى أنه سيكون من الصعب عودة الطرفين إلى إجراء مفاوضات مجدية للتوصل إلى حل عادل ودائم لهذا الصراع الذي طال أمده من دون اتخاذ هذه الخطوات.

فحتى هذه اللحظة، يوجد مبعوثو المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في إسرائيل وفلسطين. وهم يواصلون جهودهم الرامية إلى تشجيع اتخاذ خطوات هامة على أرض الواقع، بما يتماشى والاتفاقات السابقة والتي يمكن أن تعيد الأمل إلى الشعب الفلسطيني وتحافظ على إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل التطلع إلى مجلس الأمن لإصدار أي توجيهات إضافية بشأن وضع هيكل جديد للسلام لحل النزاع.

أما بالنسبة إلى لبنان، أود أن أعيد تأكيد دعم الأمم المتحدة لقيادة رئيس الوزراء تمام سلام في ظل ظروف صعبة. وإذ يواصل لبنان إظهار قدرته على الصمود في مواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن الصراع في سورية، فإن الشلل السياسي في البلد يحول دون إدارة تلك التحديات بفعالية.

وننوه إلى المناقشات التي تجري في لبنان بشأن مسألة الرئاسة، ذلك المنصب الشاغر منذ ما يزيد على ١٨ شهرا. وظل الأمين العام يشدد باستمرار على أهمية أن تبدي الأطراف اللبنانية المرونة ليتسنى انتخاب رئيس دون تأخير. ونأمل مخلصين في أن تؤدي الجهود المبذولة حاليا إلى انفراج يُمكِّن مؤسسات الدولة من العمل بفعالية.

وفي أعقاب الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في بيروت في الشهر الماضي، نواصل حث المجتمع الدولي على مضاعفة دعمه لأمن واستقرار لبنان. ونرحب بالتطور الذي حدث قبل أسبوعين متمثلا في إطلاق سراح أفراد القوات المسلحة ودوائر الأمن اللبنانية الذين كانوا رهائن لدى جبهة النصرة منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. ونأمل في الإسراع بإطلاق سراح الرهائن الباقين المحتجزين لدى تنظيم داعش.

وفي الوقت نفسه، تظل الحالة على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة نسبيا. فقد واصل الطرفان العمل مع القوة المؤقتة من خلال ترتيبات الاتصال والتنسيق المعمول بها. واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني على أساس يومي.

إن التغلب على التحديات الراهنة في إسرائيل وفلسطين سيتطلب رؤية غير مسبوقة من قبل القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية تتجاوز مواجهات اليوم وتفضي إلى اتخاذ خطوات جريئة لتهيئة مستقبل سلمي. وأدعو القيادتين إلى التخلص من مخاوفهما السياسية المباشرة والتركيز على تحقيق المصلحة الأكبر المتمثلة في إحلال سلام مستدام طويل الأجل للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم تلك الجهود بكل طريقة ممكنة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.